



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 9 تشرين الثاني/نوفمبر، 2023

كيف نقرأ التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب على قطاع غزة؟

رجا الخالدي

كيف نقرأ التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب على قطاع غزة؟

سلسلة: تقييم حالة

9 تشرين الثاني/نوفمبر، 2023

رجا الخالدي

مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2023

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجٍ وخططٍ من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

- 1 أولاً: اقتصاد قطاع غزة: من المنكوب إلى المدمر
- 2 ثانياً: الضفة الغربية: إدارة اقتصاد مجزأ ومحاصر
- 5 ثالثاً: القدس المحتلة والداخل الفلسطيني: جزر معزولة في محيط إسرائيلي
- 5 خاتمة
- 9 المراجع

في ظل تواصل العدوان الإسرائيلي ضد قطاع غزة، والخسائر البشرية الكبرى التي تقع في صفوف الشعب الفلسطيني على مرأى العالم ومسمعه، يبدو الحديث عن الأبعاد الاقتصادية لهذا العدوان شيئاً ثانوياً. لكن الحقيقة أن إسرائيل تعدّ تدمير الاقتصاد الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من مساعيها لكسر إرادة المقاومة لدى الشعب الفلسطيني بحسب ما تدل عليه عملية التدمير الممنهج التي تتبّعها في قطاع غزة. وفي هذه المرحلة، ليس من السهل، مع استمرار العدوان، حصر تكلفة الحرب، أو قيمة الخسائر المحتملة لها، لذلك سنكتفي في هذه الورقة بتناول أبرز الآثار المتوقعة للحرب في الاقتصاد الفلسطيني وتبعاتها، وطبيعة الصدمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية الجارية والقادمة، التي لا بد من التهيؤ لمواجهتها والاستجابة لآثارها، فضلاً عن النقاش حول إعمار غزة وجعلها أهلة وصالحة للعيش في أعقاب هذه الكارثة في خضمّ ما يُروّج له إسرائيلياً وأميركياً حول ترتيبات «حوكمة» القطاع فيما يسمى بـ «اليوم التالي». سيحدد مسار هذا الموضوع الشائك والمصيري نتائج الحرب الميدانية ومدى تحقيق أهداف إسرائيل المعلنة أو إفشالها في تدمير/ إزالة/ إنهاء حكم حماس في قطاع غزة، وهي نتائج لا يمكن التكهّن بها أصلاً.

ولتسهيل الإحاطة بمختلف التأثيرات المتوقعة، من الضروري فصل التشخيص الخاص باقتصاد قطاع غزة عن ذلك المتعلق باقتصاد الضفة الغربية ومناطق فلسطينية مجاورة (القدس المحتلة والداخل المحتل عام 1948)، حيث ستخضع جميع هذه المناطق التي يقطن فيها 7 ملايين فلسطيني لعدد من الصدمات المشابهة والسياسات الاقتصادية المعادية والعنصرية الإسرائيلية، مع الفارق الكبير بين ما يحصل في قطاع غزة وباقي مناطق فلسطين.

أولاً: اقتصاد قطاع غزة: من المنكوب إلى المدمر

وُصف قطاع غزة بعد أكثر من 15 سنة من الانقسام والحصار بأنه على حافة الانهيار. لكن يمكن اعتبار اقتصاده، من جراء التدمير والقتل والتهجير حتى تاريخه، أنه توقف عن العمل بدءاً من الربع الأخير لعام 2023 إلى أجل غير معروف. وإذا كان هناك نشاط «اقتصادي» في غزة اليوم، فهو لا يتعدى كونه اقتصاد كفاف، أو اقتصاد البقاء على قيد الحياة.

مع تدمير البنية التحتية الاقتصادية والسكنية المتواصل خلال أسابيع، يصبح الحديث عن «خسائر» في الجانب الاقتصادي، كما في جولات سابقة، غير واقعي وغير مُجدٍ وغير مفيد. وأمام مشهد حرب من عملاق عسكري يحركه اقتصاد حجمه 150 ضعف الطرف الفلسطيني المنهك أصلاً، فإن هدف إعادة اقتصاد قطاع غزة إلى ما كان عليه قبل عام 2023 ليس كافياً، ومفهوم «التعافي» الاقتصادي لا ينطبق هنا. أصلاً، لن يكون من الممكن إعادة تحريك عجلة الاقتصاد السلعي والخدمي والمالي بعد هذه الحرب، إلا بعد تلبية الاحتياجات الإنسانية غير المحسوبة لإطعام وإيواء ورعاية أكثر من مليوني فلسطيني مشرد ونازح وجريح ومصدوم في قطاع غزة المنكوب والمتردّي إلى أبعد حد منذ عام 2007.

من جهة أخرى، توفر بعض المؤشرات التاريخية صورة أولية عن الجانبين الأساسيين لما ستخلّفه هذه الحرب في أعقابها، هما خسارة قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ثم الدمار المادي للمساكن والمنشآت الاقتصادية والخدمية والخاصة والعامة. من الواضح أن الجولات السابقة للحروب على غزة (خاصة 2008 / 2009 و 2014) كانت أقل شراسة، ولم تشمل جميع مناطق القطاع، ولم تنطو على أزمات إنسانية ونزوح سكاني بحجم ما شهدناه ونشده، ولم تخلق حالة مماثلة من الجوع والعطش والمرض والصدمة النفسية وغيرها من الإفرازات الإنسانية لهذه الحرب، التي ما زلنا نتلمس أشكاً جديدة لها يومياً. كانت صدمة الحرب في جولات سابقة من العدوان على غزة عبارة عن «نكسة» للاقتصاد الغزي تتمثل في تراجع لم يتعدّ 10 في المئة

عام 2014، سرعان ما جرى التعافي منها بإطلاق إعادة الإعمار خلال السنة التالية. ومنذ ذلك الوقت، لم يسجل اقتصاد القطاع نمواً يعيده إلى ما كان عليه قبل الانقسام والحصار، حينما كان يمثل ثلث «الاقتصاد الوطني الفلسطيني»، في حين وصلت حصته إلى نحو 17 في المئة عشية الحرب، بإنتاج محلي لم يصل إلى 3 مليارات دولار¹.

هكذا يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الناتج المحلي الإجمالي الغزي لربع سنة بنحو 700 مليون دولار؛ ما يُنذر بضرية قاسية بخسارة ما لا يقل عن 25 في المئة من الناتج المحلي (الضئيل) في عام 2023، وربما مثيله في الربع الأول من عام 2024 الذي قد لا يشهد استئناف النشاط الاقتصادي العادي حتى لو أُسكتت المدافع. المهم هنا ليس حجم الصدمة المحتملة للإنتاج الاقتصادي فحسب، بل القدرة على إعادة تدوير العجلة الاقتصادية و«التعافي» من صدمة تُوصل الاقتصاد إلى نقطة الصفر مدة 3 أشهر أو أكثر. هذه مهمة قد تستغرق سنة أو سنوات قبل عودة اقتصاد القطاع إلى مستوى إنتاج ما قبل الحرب، وستكون هناك حاجة إلى مدة 3 - 6 أشهر لإغاثة 2.2 مليون غزي وإعالتهم حتى يكون من الممكن العودة إلى العمل المنتج.

ما يجعل تحدي إعادة تشغيل الاقتصاد بعد هذه الحرب مختلفاً تماماً عن التجارب السابقة هو حجم الدمار المادي الذي يزداد يوماً في المساكن والمصانع والمنشآت التجارية والمرافق الخدمية التعليمية والصحية والمعيشية، من دون القدرة على حصرها حتى الآن. لكن المؤشرات المتوافرة تظهر حتى الأسبوع الرابع من الحرب صورة لتدمير واسع النطاق في القطاع وعلى نحو مكثف في مربعات كاملة لمدينة غزة، ما خُلف مساحات مسطحة من الردم. وحتى الآن، يقدر أنه جرى تدمير ما يزيد على 44 ألف مسكن تدميراً كاملاً، وما يزيد على 132 ألف وحدة سكنية تدميراً جزئياً؛ ما يمثل قرابة 50 في المئة من «مخزون مساكن» القطاع، إضافة إلى 150 مصنعاً و120 مدرسة والعديد من المباني العامة². وبناء عليه، فإن ما يواجهنا هو تعطيل كامل البنية التحتية الاقتصادية في شمال القطاع حتى الآن، وإرباك ما تبقى من الاقتصاد وبنيته في جنوب القطاع.

لأغراض المقارنة بصدمات سابقة تعرّض لها الاقتصاد الغزي، يشير البنك الدولي مثلاً إلى أن عام 2014 شهد اجتزاء 460 مليون دولار من اقتصاد غزة (تراجع في الناتج المحلي الإجمالي)³. ويشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» إلى أن الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن حرب 2008 / 2009 بلغت 2.5 مليار دولار، وأن الأصول التي تضررت من حربي 2012 و2014 بلغت 2.7 مليار دولار، وأن السلطة الفلسطينية قدّرت إعادة الإعمار بـ 3.9 مليار دولار⁴. إذًا، من الآن نستطيع تقدير الحجم الخيالي المحتمل لتكلفة الحرب على غزة في جانبي الإنتاج والبنية التحتية.

ثانياً: الضفة الغربية: إدارة اقتصاد مجزأ ومحاصر

في مقابل مشهد التدمير الاقتصادي المتعظم في قطاع غزة، فإن اقتصاد الضفة الغربية لم يتصدع بعد، رغم العديد من الإجراءات الإسرائيلية الأمنية التقييدية والاعتداءات المتصاعدة للمستوطنين في مختلف المناطق. ورغم أن الفلسطينيين في مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية يشاركون الهمّ الوطني الأوسع من خلال مظاهرات متواصلة وتضامن شعبي واسع مع المقاومة في غزة وأهلها، ويشاركون في أعمال

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات الحسابات القومية (رام الله: 2022).

2 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس، "ملخص اقتصادي حول الحرب على قطاع غزة: الأبعاد الاقتصادية للحرب على قطاع غزة وفقاً للقانون الدولي الإنساني: جعل غزة غير أهلة"، العدد 1 (2023)، شوهد في 2023/11/9، في: <https://bit.ly/3sgRjsw>

3 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس، "ملخص اقتصادي حول الحرب على قطاع غزة: صدمات جوهريّة وضعت اقتصاد غزة على حافة الانهيار عشية الحرب"، العدد 3، 2023/10/29، شوهد في 2023/11/9، في: <https://bit.ly/3QRqCUw>

4 المرجع نفسه.

مقاومة مسلحة وشعبية راح ضحيتها حتى الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 2023 أكثر من 150 شهيداً، فإن الاقتصاد الخاص فيها بقي يعمل ولو بوتيرة منخفضة، وما زالت الخدمات الحكومية والبلدية تُقدّم، ويحاول العمال الوصول إلى أماكن عملهم، وكذلك يعمل القطاع التجاري على تسيير تدفق السلع والخدمات ودورة الأعمال قدر الإمكان. صحيح أن الوضع ليس طبيعياً، لكنه ليس أيضاً متأزماً، طالما يسود حد أدنى من الاستقرار الداخلي تضمنه أجهزة الأمن الفلسطينية، في حين يتصدى أهالي القرى بأنفسهم لاعتداءات المستوطنين خارج مناطق نفوذ السلطة.

لكن حتى من دون اشتعال مواجهات عسكرية واسعة في الضفة الغربية، بدأت تظهر القنوات المتوقعة لانتقال الآثار الاقتصادية لحالة الحرب الفلسطينية - الإسرائيلية إلى اقتصاد الضفة؛ ما ينذر، كما في حال قطاع غزة، بأن الأمور الاقتصادية الفلسطينية لن تعود إلى ما كانت عليه قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر.

هناك عدد من مكامن الضغط المتزايد على نسيج اقتصاد الضفة الغربية الخاضع لنفوذ السلطة الفلسطينية، بعضها قد يكون صادماً ووشيكاً، وبعض آخر تكون آثاره أقل انتكاساً وتأخذ وقتاً أطول للظهور. في جميع الأحوال، فإن التجارب السابقة لاستيعاب الصدمات الاقتصادية في الضفة الغربية انطوت على خسائر مادية من جراء الاجتياح الإسرائيلي خلال الفترة 2001 - 2004 وتراجع اقتصادي قارب 20 في المئة خلال تلك السنوات الأربع، ودمار في المباني والمنشآت العامة وصلت قيمتها إلى قرابة 2.5 مليار دولار⁵. أما في عام 2020، فقد انتكس الاقتصاد الفلسطيني من جراء جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بما لا يقل عن 12 في المئة خلال سنة واحدة، ولم يكن متوقعاً التعافي منها إلا في عام 2023 في حال تحقق نمو بـ 3 في المئة، وهو توقعٌ تبخّر مع غبار حرب غزة. وبناءً عليه، فإن ما سيواجه الضفة الغربية من أزمات اقتصادية ستأتي عبر عدد من الموجات المتلاحقة، قد تصل إلى درجة التسونامي إذا التقت معاً وعزز بعضها بعضاً، نسردها هنا بحسب مدى معالجتها وتوقع ظهور أصدائها.

أولى هذه الموجات التي ظهرت حتى الآن قد تشكل أكبر صدمة لاقتصاد الضفة الغربية والطلب الإجمالي والاستهلاك. فمُنذ اليوم الأول للحرب وخلال شهرها الأول، توقّف نحو 160 ألفاً من عمال الضفة الغربية (أو قرابة 20 في المئة من قواها العاملة) و20 ألفاً من قطاع غزة (ممن سُمح لهم خلال السنة الأخيرة بالدخول للعمل في إسرائيل)، عن العمل داخل الأسواق الإسرائيلية. وكان هؤلاء العمال (المياوميون في الأغلب) يُدخلون للاقتصاد الفلسطيني 3 مليارات دولار سنوياً، أو ما يقارب 15 في المئة من الدخل القومي المتاح، ما أبقى مستويات البطالة في الضفة الغربية دون 20 في المئة، بينما كان مستواها في غزة نحو 45 في المئة⁶. وهذا يعني أنه من دون إيجاد فرص عمل لهؤلاء في المدى القصير سترتفع نسبة البطالة إلى ما يزيد على 30 في المئة في الضفة الغربية (وإلى ربما 90 في المئة في قطاع غزة) طوال فترة الحرب.

ونظراً إلى ما يمكن توقعه من عدم استعداد قطاعات مشغّلة إسرائيلية لإعادة توظيف أيدي «العدو» العاملة (ما عدا ربما في ظروف تشبه معسكرات العمل في السجون)، وعدم استعداد العمال أنفسهم لمواجهة مخاطر العمل لدى الإسرائيليين، فإنه لا يُتوقع أن يعود السواد الأعظم من هؤلاء قبل انتهاء الحرب، بل شهوراً عديدة بعدها، وفي حال قطاع غزة ربما أبداً. إن التأثيرات المباشرة لتضاعف أعداد العاطلين عن العمل في الضفة العربية تتضمن تراجعاً فورياً في الطلب العام والقوة الشرائية للأسر الريفية الأفقر، وفي السيولة النقدية في السوق، كما تتضمن ضغطاً نحو الأسفل على مستوى الأجور المحلية، وغيرها من

5 المرجع نفسه.

6 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات مسح القوى العاملة (رام الله: 2022)، شوهد في 2023/11/9، في: <https://bit.ly/3QZu3y1>

الارتدادات اللاحقة سيكون من الصعب استيعابها من دون تحرك سريع واستثمارات وإعانات لإيجاد فرص عمل محلية عاجلة في القطاعات الإنتاجية والإنشائية والخدمية.

أما الصدمة الثانية التي بدأت تلمس آثارها في الضفة الغربية فستشكل من الغياب الطويل المتوقع للزوار والمتسوقين من فلسطينيي 1948 ومن القدس الشرقية عن أسواق شمال الضفة الغربية ومواقعها السياحية (أريحا ونابلس ورام الله)، حيث ينفق هؤلاء ما يقارب 1.5 مليار دولار سنويًا في الضفة الغربية، وفي الفترة الأخيرة استثمر عدد كبير منهم في الشقق والمنازل في أريحا ومناطق رام الله⁷. ويعني انسداد هذا المورد الاقتصادي المهم عنصرًا آخر من عناصر تراجع الطلب العام والإنفاق الخاص، الذي يساعد في تسيير العجلة الإنتاجية والاستهلاكية والاستثمارية لاقتصاد خاص كاد أن ينمو قبل هذه الكارثة.

الضربة الكبرى القادمة التي قد تكون قاصمة للاقتصاد الفلسطيني تتمثل في تهديد وزير المالية الإسرائيلي، بتسلييل سموتريتش، بوقف تسديد مبلغ المقاصة الضريبية التجارية الشهرية لخزينة السلطة، حيث تعتبر المقاصة شريان حياة الموازنة العامة، وأساس تمويل فاتورة الرواتب لنحو 150 ألف موظف والنفقات التشغيلية للسلطة البالغة حوالي 300 مليون دولار شهريًا. تساهم هذه الأموال أيضًا في تمكين الأسر المقترضة من تسديد ديونهم للمصارف المحلية (البالغة نحو 7 مليارات دولار)، وكذلك في قدرة الحكومة على تسديد ديونها للقطاع المصرفي (البالغة مليارًا دولار)⁸. وحتى في حال مواصلة احترام إسرائيل لالتزاماتها المالية تجاه السلطة الفلسطينية (ربما تحت ضغط أميركي)، فإن الانخفاض المتوقع في الاستيراد من إسرائيل والخارج مع التراجع الانكماشى التدريجي في الاقتصاد الفلسطيني سيخفف مبلغ المقاصة الشهرية في جميع الأحوال. بمعنى آخر، إن أي أزمة في الموازنة العامة تتعدى 2 - 3 أشهر ستولد متاعب كبيرة للحكومة، وستبرز مواطن الضعف في النظام المصرفي الذي ما زال يعتبر متينًا بعد أول شهر من الحرب.

الموجة الأخيرة المهمة المتوقعة في سلسلة الصدمات التي تلوح في الأفق لإضعاف قدرة اقتصاد الضفة الغربية على مواصلة العمل على نحو يُبقي احتمال «التعافي» لاحقًا متناهيًا، تكمن في تعطل الأسواق الداخلية وانقطاعها عن بعضها بسبب إجراءات العزل الإسرائيلي وإفلات المستوطنين ليعبثوا كما يشاؤون. ليس واضحًا بعد مدى تأثير تدهور أحوال النقل التجاري وانتقال الموظفين والعمال في حركة الأسواق الداخلية ووصول السلع الاستهلاكية وكذلك مدخلات الإنتاج الصناعي والزراعي، لكن هنا، كما في الأبعاد الأخرى المذكورة، لا بد من التحضير لما سَظْهَرَه القطاعات التجارية والخدمية (التي تحظى بالحصة الأكبر من الناتج المحلي ومن عدد المنشآت الصغيرة المتوسطة) من هشاشة خلال الفترة القادمة. ستتضاعف آثار كل صدمة من الصدمات الأخرى المتوقعة أمام انخفاض القوة الشرائية وتوقف السياحة ونقل العمال بين المحافظات وإلى إسرائيل، وغيرها من وظائف القطاعات الخدمية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمفاصل اقتصادية أخرى.

كل ما سبق لم يتطرق إلى مخاطر أخرى قادمة من الأزمات الاقتصادية التي تواجه إسرائيل نفسها، ابتداءً من الانخفاض الكبير في قيمة الشيكل، ثم تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي المحلي وسياسات الشراء الطارئة للسلع الأساسية في الأسواق العالمية التي سَئْخِصُصُ لعدم «اقتصاد الحرب» الإسرائيلي حصرًا. وبناءً عليه، حتى لو لم تدخل الضفة الغربية المعركة العسكرية مع إسرائيل، فإننا مقبلون على حرب اقتصادية على أكثر من جبهة، ولدها ويُغديها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، قد تُدخل اقتصاد الضفة أيضًا في «مربع

7 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس والمركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، "نحو التعاون الاقتصادي والتكامل بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر"، تحليل سياسات (2023)، شوهد في 2023/11/9، في: <https://bit.ly/40uT81q>

8 دولة فلسطين، وزارة المالية، "الموازنة العامة" (رام الله: 2022).

الاستهداف» التدميري ويعيد مستوى نشاطه خلال أشهر أو أسابيع إلى ما يقارب 40 - 50 في المئة من مستوى دخله الاعتيادي.

ثالثاً: القدس المحتلة والداخل الفلسطيني: جزر معزولة في محيط إسرائيلي

أخيراً، فإن ما يواجه اقتصاد القدس المحتلة وكذلك اقتصاد فلسطيني الداخل ليس أقل خطورة، حتى لو استثنينا احتمال دخولهما في مواجهات عسكرية أو غيرها مما يمكن أن يحرض اليمين العنصري الإسرائيلي على القيام باعتداءات أو أعمال قتل أكثر مما شوهد حتى الآن. بالنسبة إلى القدس الشرقية، يعتمد ثلث قوة عملها على وظائف في الأسواق الإسرائيلية، لذا باتت مهددة أو من الصعب الاحتفاظ بها. في حين تعتاش نسبة مماثلة على الحركة السياحية الدولية والفلسطينية المتوقفة تمامًا فيها، بما في ذلك القوافل الأسبوعية من فلسطيني 1948 الذين يزورون المدينة أسبوعياً للصلاة والتسوق. وتعني هذه الاتجاهات زيادة عدد العاطلين عن العمل والمعتمدين اعتماداً معيشياً على ما يوفره التأمين الاجتماعي الإسرائيلي من مساعدات شهرية بسيطة وخدمات صحية وبلدية محدودة. وإضافة إلى ذلك، يعيش فلسطينيو القدس البالغ عددهم 350 ألفاً في حالة عزلة وانقطاع شبه تام عن الوظائف والأقارب والخدمات في الضفة الغربية، تحت رحمة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية المجهزة لقمع أيّ تحرّك شعبي أو تعبير وطني، وفي مواجهة حوالي 650 ألف إسرائيلي يعيشون في مدينة القدس، منهم ما يقارب 250 ألفاً في مستوطنات في القدس الشرقية.

أما الأفق الاقتصادي لما يقارب 1.8 مليون فلسطيني في الداخل، الذين تنظر إليهم إسرائيل على أنهم «طابور خامس» محتمل، قد لا يكون أفضل حالاً مقارنة بالقدس أو الضفة الغربية. فالمواطن العربي في إسرائيل يواجه المعاملة العنصرية نفسها في مكان العمل التي يتعرض لها عمال الضفة والقدس، إضافةً إلى التسوق اليهودي المعتاد في الكثير من هذه البلدات الذي بدأ في الانكماش أو التوقف، وكذلك اعتماد ما لا يقل عن 40 في المئة من العاملين على وظائف خارج البلدات العربية وفي مؤسسات إسرائيلية، الذين قد تنتهي خدمتهم أثناء فترة الحرب المحتملة، حتى في ظل غياب بدائل إسرائيلية لملء هذه الوظائف، ومن ثم ستأخذ عودتهم إلى الوضع السابق شهوراً، وربما سنوات. إذًا، ليس لدى هذا القطاع من الشعب الفلسطيني سوى نفسه ودولة إسرائيل لإغاثة وتلبية احتياجاته المعيشية الأساسية، وأصبح منقطعاً عن المناطق الفلسطينية التي تزايدت التعاملات الاقتصادية معها على نحو ملحوظ في السنوات الماضية.

إذًا، لا يلوح في الأفق أيّ بريق نجدة أو مسار للتعافي المستقبلي لهذا المكون المهم من الشعب الفلسطيني سوى الصمت السياسي والصمود المجتمعي والبشري، ولعله يواجه النكبة نفسها التي تُحاك ضد باقي الشعب الفلسطيني، في هذه اللحظة التاريخية والمصيرية في النضال المشروع للتحرر من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وتقرير مصيره الوطني في وطنه.

يوضح الجدول أدناه مؤشرات رئيسة إلى ضعف الاقتصاد الفلسطيني حتى قبل الحرب على غزة والتي تنذر بتبعاتها الاقتصادية الكبيرة على اقتصاد هاش.

خاتمة

في التجارب السابقة للتعامل مع الصدمات الخارجية، أدت المساعدات الدولية الإنسانية، ثم مساهمتها في إعادة الإعمار وتعافي الاقتصاد، دوراً قيادياً في تحمّل التبعات المالية للتدمير الإسرائيلي وقيود الاحتلال على النشاط الاقتصادي. يختلف الوضع السياسي والعالمي اليوم اختلافاً جوهرياً، حيث انخفضت المعونة

الدولية إلى نحو نصف مليار دولار خلال السنوات الخمس الأخيرة، ولم تعد السلطة الفلسطينية تعتمد عليها سوى لتمويل جزء من موازنتها التطويرية وتحولاتها الاجتماعية المنخفضة أصلاً. إضافة إلى ذلك، فإن الاصطفاف الأميركي والأوروبي خلف إسرائيل في هذه الحرب سيواجه فلسطينياً بالمقاطعة الشعبية، وربما الرسمية. وفي كل الأحوال، فإن أي دور لتلك الأطراف في إعمار قطاع غزة سيرتبط بأهداف سياسية مشتركة مع إسرائيل فيما يتعلق بمستقبل الحكم فيه.

بناء عليه، يبقى دور هؤلاء الأميركيين والأوروبيين مشكوكاً في نيته واشتراطاته المحتملة. وهذا التحدي الكبير في «تعويض» ما جرى تدميره وفي «إحياء» شعب منكوب سيبقى مجهول الحجم، لكنه قد يصل إلى 10 - 20 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة. هنا نتساءل: إذا كانت الدول العربية عاجزة عن الدفاع عن الشعب الفلسطيني الأعزل في هذه اللحظة، فهل سينهض بأسلوب مغاير عن حلفائه في الغرب ويتحمل التبعات المالية لهذه الكارثة الإنسانية والاقتصادية من دون شرط أو قيد؟ ثم هل يمكن تلمس دور جديد في الساحة الفلسطينية أو الإقليمية ليتحول أصدقاء الشعب الفلسطيني من دول الجنوب اللاتينية والآسيوية والإسلامية إلى حلفاء في معركة الحفاظ على القضية الفلسطينية وتحقيق الحقوق والحياة المسلوقة؟

مؤشرات رئيسة إلى ضعف الاقتصاد الفلسطيني قبل الحرب على غزة في الفترة 2018-2022

| 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 | مؤشرات رئيسة إلى ضعف الاقتصاد الفلسطيني |
|---|---------|---------|---------|---------|--|
| • السكان (ألف نسمة) | | | | | |
| 5403 | 5227.2 | 5101.2 | 5039 | 4915.3 | فلسطين |
| 3214 | 3120.4 | 3053.2 | 3020 | 2953.9 | الضفة الغربية |
| 2188.9 | 2106.7 | 2048 | 2019 | 1961.4 | قطاع غزة |
| • سوق العمل (بحسب تعريف القوى العاملة الجديد المعتمد من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) | | | | | |
| 1136 | 1036 | 956 | 1013 | 956.3 | عدد العاملين (ألف شخص) |
| 22.5 | 18.8 | 17.1 | 17.2 | 18.2 | نسبة العاملين في إسرائيل (من قوى العمل في الضفة الغربية) (في المئة) |
| 276.9 | 266.1 | 258.6 | 247.7 | 234.2 | معدل الدخل اليومي لعمال الضفة الغربية في إسرائيل (شيكل) |
| 0.8 | 0.1 | 0.1 | 0 | 0 | نسبة العاملين في إسرائيل (من قوى العمل في قطاع غزة) (في المئة) |
| • معدّل البطالة (في المئة) | | | | | |
| 24.4 | 26.4 | 25.9 | 25.3 | 26.2 | فلسطين |
| 13.1 | 15.5 | 15.7 | 14.6 | 17.3 | الضفة الغربية |
| 45.3 | 46.9 | 46.6 | 45.1 | 43.1 | قطاع غزة |
| • الحسابات القومية في الضفة الغربية وقطاع غزة | | | | | |
| 15612.5 | 15027.1 | 14037.4 | 15829 | 15616.2 | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة سنة 2015) (مليون دولار) |
| 17.4 | 17.2 | 17.6 | 17.9 | 18.1 | منه قطاع غزة (في المئة) |
| 20497.8 | 18982.4 | 17173.2 | 19960.7 | 19608.6 | الدخل القومي الإجمالي المتاح (بالأسعار الثابتة سنة 2015) (مليون دولار) |
| 18.2 | 16.8 | 17.4 | 17.6 | 17.8 | منه قطاع غزة (في المئة) |
| 15.0 | 14.9 | 12.5 | 11.6 | 12.7 | منها عائدات العمالة في إسرائيل (في المئة) |
| 15908.7 | 13207.2 | 12367.2 | 14126.5 | 13570.1 | الإنتاج الاستهلاكي الخاص (بالأسعار الثابتة سنة 2015) (مليون دولار) |
| 3174.4 | 3544.9 | 3213.5 | 3202.3 | 3318.9 | الإنتاج الاستهلاكي الحكومي (بالأسعار الثابتة سنة 2015) (مليون دولار) |
| 4197.6 | 3770.2 | 3328.6 | 4177.1 | 4260.3 | التكوين الرأسمالي الإجمالي (بالأسعار الثابتة سنة 2015) (مليون دولار) |
| 7 | 6.9 | 7.6 | 10.1 | 9.8 | منه قطاع غزة (في المئة) |
| 2911.4 | 2740.4 | 2335.9 | 2630.5 | 2578.7 | الصادرات (بالأسعار الجارية) (مليون دولار) |
| 6.1 | 5.4 | 5.7 | 5.5 | 6.0 | منها قطاع غزة (في المئة) |
| 10377.6 | 8256.4 | 7189.1 | 8376.1 | 8256.8 | الواردات (بالأسعار الجارية) (مليون دولار) |

| 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 | مؤشرات رئيسة إلى ضعف الاقتصاد الفلسطيني |
|--|---------|---------|---------|---------|---|
| 14.5 | 13.6 | 14.5 | 14.3 | 14.2 | منها قطاع غزة (في المئة) |
| • نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) (دولار) | | | | | |
| 3086.8 | 3051.5 | 2922.5 | 3378.3 | 3417.7 | فلسطين |
| 1256.8 | 1223.9 | 1207.6 | 1422.2 | 1458.3 | قطاع غزة |
| • المالية العامة (على الأساس النقدي) (مليون دولار) | | | | | |
| 4685.1 | 4224.7 | 3526.2 | 3290.6 | 3462.9 | صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة) |
| 3146.2 | 2776.9 | 2399.9 | 2219.2 | 2255.3 | إجمالي إيرادات المقاصة (مليون دولار) |
| 4158.1 | 4035.1 | 3954.9 | 3660.1 | 3660 | النفقات الجارية |
| 3542.7 | 3848.1 | 3649.4 | 2795.1 | 2369.5 | الدين العام الحكومي |
| • القطاع المصرفي (مليون دولار) | | | | | |
| 21404.4 | 21673 | 19886.2 | 17825.5 | 16125 | موجودات/ مطلوبات المصارف |
| 16468.2 | 16518.1 | 15138.3 | 13384.7 | 12227.3 | ودائع الجمهور |
| 11045 | 10747.2 | 10078.7 | 9039.1 | 8432.3 | التسهيلات الائتمانية |

المراجع

الجهاز المركزي الاحصاء الفلسطيني. **بيانات مسح القوى العاملة**. رام الله: 2022. في: <https://bit.ly/3Qzu3y1>

_____ . **بيانات الحسابات القومية**. رام الله: 2022.

دولة فلسطين. وزارة المالية. «الموازنة العامة». رام الله: 2022.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس والمركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات. «نحو التعاون الاقتصادي والتكامل بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر». **تحليل سياسات** (2023). في:

<https://bit.ly/40uT81q>

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس. «ملخص اقتصادي حول الحرب على قطاع غزة: الأبعاد الاقتصادية للحرب على قطاع غزة وفقاً للقانون الدولي الإنساني: جعل غزة غير آهلة». العدد 1 (2023).

في: <https://bit.ly/3sgRjsw>

_____ . «ملخص اقتصادي حول الحرب على قطاع غزة: صدمات جوهريّة وضعت اقتصاد غزة على حافة

الانهيار عشية الحرب». العدد 3. 2023/10/29. في: <https://bit.ly/3QRqCUw>